

بورصة الكويت... هل تكون الملاذ الآمن وحصان الأزمة؟

2 قوة الدينار الكويتي واستقراره
ميزة تنافسية تجعله ملاذاً آمناً

1 70% من أعمال وتدفعات
الشركات من السوق الكويتي

4 605.38 مليون دينار توزيعات
نقدية من البنوك فقط

3 10 نقاط قوة للاقتصاد الكويتي
تدعم استقرار الأوضاع

6 سهولة أجنبية تدفق منذ
أسابيع على أسهم البنوك

5 أزمة مصطنعة وورقة
ضغط تفاوضية

إكتب بدر العلي:

ما هي مواطن القوة للسوق الكويتي:

القصيرة، وبالتالي التراجعات ستكون دفترية.
6. الشركات التي يمكن أن تنطبق عليها ضريبة الـ 15% لمن يتخطى إيراداته 750 مليون يورو، يتراوح عددها بين 3 إلى 4 شركات فقط، ما يعكس أن رقعة الشركات المنكشفة على الأسواق العالمية محدودة.
7. منذ العام الماضي كانت الأسواق المحلية الخليجية، وخصوصاً السوق الكويتي، الأفضل أداءً. شهد السوق الكويتي عملية تدفق كبير للسيولة، حيث حولت شركات عديدة استثماراتها للداخل للاستفادة من فرص الصعود والأداء والتوزيعات، وتلك العمليات ستخفف كثيراً من آثار الهبوط في الاستثمارات العالمية.
8. قوة الدينار الكويتي واحتفاظه بسعر صرف مستقر مقابل العملات الرئيسية، فضلاً عن اتساع الفجوة في الفائدة لصالحه، تجعله ملاذاً أكثر أماناً واستقراراً، ومن غير المستبعد أن يشهد السوق تحولاً لصالحه ولصالح تدفق المزيد من الاستثمارات الخارجية، سواء عودة المحلية أو الأجنبية، حيث سيبقى الفارق في العوائد والاستقرار لصالح السوق الكويتي.
9. في أزمة كورونا توقف الإنتاج 100%، بينما في الأزمة الحالية سيتراجع أو ينخفض فقط، ما يعني أن مستويات الطلب على النفط لن تصل إلى مستويات الجائحة، علماً أن الدول الصناعية الكبرى شكلت إدارات للأزمة للبحث عن بدائل وفتح أسواق جديدة تعوض السوق الأمريكي ولو بنسبة 50%.
10. وفرة السيولة في البنوك قد تكون ميزة داعمة لتحولات عديدة، حيث تنشط بعض عمليات السيطرة والتخارجات والصفقات في بعض مفاصل الأزمات، خصوصاً وأن سيولة التوزيعات لها طريقان فقط، أما الودائع وإما الفرص.

1. شركات أغلبية عوائدها من السوق المحلي، حتى الشركات الإقليمية أو العالمية تأتي 70% من أرباحها وإيراداتها من الكويت و30% من الخارج.
2. الشركات تعتمد بنسبة كبيرة على العقود الحكومية والمناقصات التي تطرح، ووفقاً للتجارب السابقة، خلال جائحة كورونا وما سبقها من أزمات، فالحكومة تحافظ على هامش ونسب إنفاق رأسمالي يضمن أداء جيد. وبالعودة إلى أقرب الأزمات حافظت شركات عديدة على توزيع أرباح نقدية.
3. أزمة الرسوم الجمركية هي أزمة مصنعة، وفقاعة لها مبرراتها لدى فاضي الرسوم، وليست أزمة مالية فنية كأزمة 2008 التي اندلعت نتيجة الرهن العقاري، وبالتالي علاج الأزمة الراهنة قرار واحد على مستوى العالم يغير المسار بنسبة 100%، عكس الأزمة العالمية التي "جرفت" بنوك وتسببت في إفلاس مجاميع واحتاجت لسنوات لبناء مخصصات وهيكله ديون.
4. البنوك وثقت علاقاتها بكبار العملاء من الشركات التشغيلية والمدرجة، وقامت قبل نهاية الربح الأول، في ظل بوادر الأزمة وتحت وطأتها، بتجديد عقود مئات الملايين، وضخت مثلها في شكل قروض جديدة، ومن واقع المعادلة ليس هناك اختناقات تمويلية أو وقف للتمويل.
5. أغلبية أصول واستثمارات الشركات في السوق العالمي هي عقارات، إما سكنية أو طبية أو مجتمعات، وبعضها في استثمارات مركزة في شركات ذات طبيعة خدمية، وهي استثمارات طويلة الأجل وليست للمضاربات

هل تكون بورصة الكويت ملاذاً آمناً في أزمة الرسوم الجمركية؟ هل يمكن أن تستفيد من السيولة الهاربة من جحيم الأسواق العالمية؟
يجمع الخبراء على أن السوق الكويتي يملك مقومات إيجابية يمكن أن تجعله ملاذاً آمناً، خصوصاً في تلك المرحلة التي تمر فيها الأسواق العالمية بجحيم التراجعات الحادة.
هيكل الأسواق العالمية يركز على كبرى الشركات المنتجة التي ستأثر بشكل مضاعف كونها تعتمد على تصدير إنتاجها الذي سيخضع للرسوم الجمركية المضادة بين الأسواق الكبرى.
بينما السوق الكويتي، مثله مثل غالبية أسواق الخليج، يستورد أكثر من 90% من احتياجاته، أما بالنسبة للتصدير فنسبة صغيرة منه عبارة عن إعادة تصدير، والكتلة الأكبر للتصدير هي سلعة النفط وبعض منتجاتها، وهي محصنة ومعفية من الرسوم الباهظة التي استهدفت اقتصاديات كبرى.
من المميزات التي يمكن أن تصب في خانة تماسك بورصة الكويت، هي مرحلة التوزيعات التي سيشهدها شهر إبريل وستمتد حتى مايو، وهي حتماً ستكون محفزة وداعمة للتماسك، فضلاً عن أنه مع كل تراجع أو هدوء سيرتفع معه العائد النقدي للتوزيعات.
الأيام القليلة الماضية شهدت تدفقات عالية للسيولة الأجنبية، والتي ارتفعت معها نسب الملكيات في عدد من الأسهم المصرفية، وهي استثمارات لأجل طويلة تستهدف التوزيعات والاستفادة من العوائد النامية للاستثمار.

مخصصات ضخمة ومراكز مالية قوية

تعيش البنوك المحلية أزهى مراحل القوة المالية، فهي تملك ميزانيات قوية بأصول ضخمة وميزانيات قوية محصنة بمخصصات ضخمة وبأدنى ديون متعثرة، وانكشافات على شركات مستقرة في الأداء ولديها تنوع في مصادر الإيراد، فضلاً عن آجال ديون تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات، والبنوك منفتحة على التمديد عند اللزوم.

هل صدر قانون السيولة في التوقيت المناسب؟

الحاجة لخفض إضافي، ما يفتح الباب أمام إمكانية الاستفادة من الأسعار المنخفضة عبر إصدار سندات أو صكوك.
يمثل قانون السيولة خيار وبديل رديف يمكن أن يحقق التوازن المعبري خلال اضطرابات أسعار النفط المرحلية.

مصادر استثمارية مراقبة اعتبرت أن قانون السيولة والتمويل الذي تم إصداره مؤخراً جاء في وقته وفي توقيت مهم، حيث من المنتظر أن تشهد الفائدة تراجعاً بالرغم من الخلافات الحادة بين صانعي السياسة النقدية والسياسة المالية في العالم، لكن قد تدفع الأوضاع نحو

«أرزان» ترفع رأسمال شركة تابعة 1000 %

«العدان العقارية» من 1.25 مليون إلى 13.75 مليون دينار

شركة تابعة إلى أصول مالية بالقيمة العادلة، وفي ضوء تلك التغيرات توقفت أرزان عن تجميع البيانات المالية لهذه الشركة من تاريخ فقد السيطرة. كانت أرزان قد قامت ضمن نشاطات وعمليات العام الماضي ببيع شركة تابعة هي شركة البحار السبعة للمنتجات، وقامت المجموعة بإثبات الربح الناتج من البيع بمبلغ 980 ألف دينار ضمن بند إيرادات أخرى.

زيادة تبلغ 1000 % بواقع 12.500 مليون دينار كويتي. ونجحت الشركة بجلب شركاء جدد في تلك الزيادة من بينهم طرف ذو صلة. ونتيجة لتلك الزيادة تراجعت نسبة ملكية الشركة الأم «أرزان» في رأسمال شركة العدان العقارية إلى 9 %، ما أدى إلى فقدان السيطرة على الشركة التابعة، وعليه تم تصنيفها ضمن الميزانية المجمع من استثمار في

كتب علي عبدالله:

قامت شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار بتحويل الكيان القانوني لشركة العدان العقارية، شركة تابعة، من شركة شخص واحد إلى شركة ذات مسؤولية محدودة.

وقد قامت الشركة برفع رأس المال من 1.250 مليون دينار كويتي إلى 13.750 مليون دينار كويتي أي بنسبة



هل التقييم سليم؟! سؤال بسيط

شركة ناجحة ورابحة منذ اليوم الأول، ذات تاريخ عريق لأكثر من 30 عاماً، سفينة تبحر بمفردها دون أي مجهود للتشغيل، كيف يتم بيعها بقيمة 20 مليون دينار فقط، في حين أنها تحتوي على أصل واحد بقيمة 18 مليون دينار؟! ناهيك عن العلامة التجارية ورصيدا التشغيلي، كما أن تحت مظلتها شركة زميلة ذات نشاط تشغيلي مضمون الربح بنسبة 100 %.

هل كان البيع نقل ملكية لا أكثر؟! هل كان التقييم عادلاً؟ أم العملية عبارة عن جريمة مالية تحتاج حساب؟

ما مصير سهم «سلطان» الموقوف منذ 6 أشهر؟

التساؤلات: ما هو ذنب المستثمر في تجميد أمواله 6 أشهر بلا أي فائدة أو عائد؟ في حين أن الفرص تأتي وتذهب، وتضرب الأزمات، ويتغير العالم، وأموال المستثمرين مجمدة ويدهم مغلولة. هل من حلول مستقبلية تراعي تلك الجوانب؟ لماذا لا يتم تعريف المستثمرين وحملة الأسهم بالمستجدات والتطورات؟

سهم «سلطان» موقوف منذ 18 سبتمبر بناءً على ملاحظات رقابية، وتم منح الشركة مهلة حتى 31 ديسمبر للنظر في موقف الشركة. أصدرت الشركة ميزانيتين خلال عملية الوقف آخرهما الميزانية السنوية عن العام الماضي 2024. السهم مستمر في الوقف ولا يوجد قرار رغم انتهاء المهلة منذ 3 أشهر.



90.26 % نمو السيولة المتداولة في البورصة في الربع الأول

قفزت من 3.5 مليار إلى 6.74 مليار دينار

كتبت نور خالد:

تسهيلات مصرفية قدمت بنوك عديدة لعملائها الممولين للمتاجرة بالأسهم. نشاط «النتنج» والذي بلغ ذروته خلال شهر مارس، حيث ساهم كثيراً في زيادة نشاط وسيولة السوق. الجدير ذكره أن انعكاسات ذلك النشاط والزيادة في السيولة إيجابية على قاعدة من المستفيدين تتقدمهم البورصة وشركتها التابعة المقاصة وشركات الوساطة والبنوك التي مولت بفائدة أو شركات الاستثمار التي مولت بالهامش.

سيولة المؤسسات التي لديها فوائض كبيرة وودائع، حيث وجهت جزء من تلك الودائع لاستغلال العوائد الكبيرة في السوق. نسبة جيدة نتجت عن تمويلات الهامش بضمان الأسهم محل الاستثمار، حيث قدمت شركات عديدة مبالغ كبيرة بأكثر من نصف مليون وصاعداً لبعض العملاء. سيولة أجنبية من أفراد وعملاء دخلوا السوق بشكل مباشر، وآخرون عبر محافظ لدى شركات استثمار.

نمت السيولة المتداولة في بورصة الكويت عن فترة الربع الأول من العام الحالي 90.26 %، حيث قفزت من 3.544 مليار دينار كويتي في الربع الأول من 2024 لتسجل 6.744 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام الحالي 2025. النشاط الكبير للسيولة المتداولة في البورصة كان نتاج عدة أسباب، أبرزها:

التعديلات التشريعية تتم لتعزيز الثقة وترسيخ الشفافية وليس العكس

شبهات تضارب المصالح تضعف بيئة الأعمال لغياب الاستقلالية

الهدف والإطار العام لمعايير الحوكمة هي زيادة منسوب الشفافية وتعزيز أطر الرقابة ومنع تضارب المصالح، فكيف يمكن الدعوة إلى الالتزام بمعايير الحوكمة وممارسة النقيض في ذات الوقت؟

كيف يمكن أن يقبل مسؤولون في الإدارة التنفيذية لشركة ما بالتقشف وتقليل المصاريف وخفض الأكلاف للحدود الدنيا، وهم يرون مجلس الإدارة في المقابل يمارس شتى أنواع الهدر؟!

تقول مصادر قانونية أن الاستقلالية ليست مصطلحاً يطلق فقط، بل هي ممارسة وواقع، والالتزام بها عماد الثقة، حيث أن فقدان أو إضعاف تلك القاعدة يقوض النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في بيئة العمل، لأن قاعدة الخصم والحكم لا تقود إلى تنمية، كما أنها تتعارض مع كل مبادئ العمل القانوني والتجاري والاقتصادي.



كتب عادل العادل:

التعديلات التشريعية ذات الصلة بالعمل التجاري والاقتصادي والمالي في كل دول العالم، ووفقاً لأفضل الممارسات، تأتي من أجل زيادة التنافسية وتعزيز الثقة وترسيخ مبدأ الشفافية وتحقيق العدالة والابتعاد عن أي شبهات. وهكذا يجب أن يكون المبدأ، وهكذا يجب أن تكون القاعدة بعدم التمييز في موضع الشبهات ومن ثم الطلب من المستفيدين والمخاطبين التسليم بالثقة، والإيمان بعدالة القرارات.

ثمة قواعد وبديهيات وأبجديات للعمل، فهل من المنطقي أو المعقول أو المسلم به أن يتم تنصيب موظف في سلطة أو مكانة أو مرتبة يقوم من خلالها بمراجعة وتقييم وتقويم قرار أصدره رئيسه أو مديره أو مسؤوليه أو قيادته العليا التي تقرر مصيره وتملك درجات تربيته ومكافأته وتملك تجميده أو تصعيده أو نقله أو التمديد له؟!!

1.36 مليون دينار خسائر فروقات تحويل عملات أجنبية

الشركة التابعة إلى الدينار الكويتي عند تجميع البيانات المالية انخفاض لسعر العملة بمبلغ 1.369 مليون دينار وتم الاعتراف به في حقوق الملكية.

الجدير ذكره أن إجمالي المخصصات المتراكمة حالياً لدى الشركة بلغ نحو 6.420 مليون دينار كويتي، فقد انخفضت قيمة بعض الأصول في نفس الشركة التابعة عند التحويل إلى الدينار الكويتي والتي تم تكوين مخصص لها بالكامل.

اكتبت هدى سالم:

كشف تقرير مراقب الحسابات لشركة تمويل لديها شركة تابعة في السوق اللبناني عن خسائر فروقات عملات، حيث أشار التقرير إلى أنه نظراً لتخفيض معدل الصرف لليرة اللبنانية من 15.030 ليرة مقابل 1 دولار كما في 2023 إلى 89.550 ليرة مقابل الدولار كما في نهاية العام الماضي، فقد نتج عن فرق تحويل العملات الأجنبية الناتج عن تحويل أصول وخصوم

«بو» 53 مليون

دينار... الوعد يوم 14!

اقترب يوم الحساب والوعد، يوم 14، يوم ستكشف فيه حقيقة ومصير الـ 53 مليون دينار الذي حاول نائب الرئيس طمس معالمهم وطى صفحاتهم... ظناً منه أن حفظ الشكاوى حماية لنفسه، في أبشع صور تضارب المصالح.

صندوق الأسرار:

الائتمانية في ميزانية شركة تمويل تقرض الأفراد بما يتراوح بين 5% إلى 10%.

7 استبعدت أحد المجاميع عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة بقيمة دفترية بلغت 500.509 ألف دينار، بمقابل مبلغ 829.973 ألف دينار، ما نتج عنه ربح بمبلغ 329.646 ألف دينار كويتي.

8 قامت إحدى الشركات بناءً على اختبارات الانخفاض في القيمة الدفترية للعقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، برد مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 449.874 ألف دينار.

باستغلال ناتج زيادة رأس المال في عملية شراء مكثفة على أسهم إحدى الشركات بهدف السيطرة، مؤكداً أن ما حدث من نشاط ليس نتاج تحركاتهم.

4 شركة تعاني من صعوبة في تجميع بيانات شركة زميلة بسبب عدم وجود مجلس إدارة وعدم انتظام البيانات المالية، المرحلة المقبلة قد تشهد انفراجة.

5 بلغت نسبة الفائدة على ودائع لأجل الخاصة بشركة تمويل بين 3.25% إلى 6.6%.

6 بلغ معدل الفائدة الخاص بزمم تسهيلات الأقساط

1 حصل طرف ذو صلة من أحد الشركات الاستثمارية والتمويلية على تمويل بالهامش بقيمة 838.472 ألف دينار كويتي، وهي مضمونة مقابل استثمارات الطرف الذي حصل على التمويل. وإجمالاً تطبق الشركة تلك القاعدة على كافة العملاء التي يتم تمويلهم.

2 رئيس تنفيذي دمر خلال مسيرته مجموعتين استثماريتين، وخلف آلاف الضحايا من وراء ممارساته وعمليات التدوير التي لا يحترف غيرها، حالياً يتربص الجميع الثالثة، متى تتعلمون الدرس؟!!

3 نفى مصدر قيادي في أحد الشركات أن يكون قام

صندوق الأسرار

رسوم ترامب الجمركية في يوم التحرير: هل هي علاج أسوأ من الداء؟

بقلم د. محمد جميل الشبشيري

في خطوة مثيرة للجدل، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرًا فرض رسوم جمركية، تشمل 10% كحد أدنى على جميع الدول اعتبارًا من 5 أبريل، مع زيادات تصل إلى 34% على الواردات الصينية و46% على فيتنام و20% على الاتحاد الأوروبي. ورغم أن كندا والمكسيك استثنيتا مؤقتًا بموجب اتفاقية USMCA، فإن المخاطر التجارية لا تزال قائمة مع زيادات تصل إلى 25% على بعض السلع الصينية. ورغم أن كندا والمكسيك استثنيتا مؤقتًا بموجب اتفاقية USMCA، فإن المخاطر التجارية لا تزال قائمة.

هذه الإجراءات تهدد بإقامة حواجز جديدة حول أكبر اقتصاد مستهلك في العالم، مما يعكس تراجعًا عن عقود من تحرير التجارة التي شكلت النظام الاقتصادي العالمي. من المتوقع أن ترد الدول المتضررة بإجراءات مضادة قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير على مجموعة واسعة من السلع، من الدرجات الهوائية إلى النبيذ.

فقد تراجعت العقود الآجلة للأسواق الأمريكية بشكل حاد بعد الإعلان، في أعقاب أسابيع من التداولات المتقلبة، حيث تكهن المستثمرون حول تأثير الرسوم الجديدة على الاقتصاد العالمي، والتضخم، وأرباح الشركات. كما فقدت الأسهم الأمريكية ما يقارب 5 تريليونات دولار من قيمتها منذ منتصف فبراير.

تفاصيل الرسوم الجمركية الجديدة

بموجب هذه القرارات، سيتم فرض رسوم بنسبة 34% على الواردات الصينية، بالإضافة إلى 20% كانت قد فرضت سابقًا، ليصل إجمالي الرسوم الجديدة إلى 54%. كما لم تُستثن الحلفاء المقربون من هذا الإجراء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي يواجه رسومًا بنسبة 20%، واليابان التي تستهدفها رسوم بنسبة 24%. سيدخل النظام الأساسي حيز التنفيذ في 5 أبريل، بينما ستدخل الرسوم المتبادلة حيز التنفيذ في 9 أبريل.

وقد ارتفع معدل الضريبة على الواردات الأمريكية إلى 22% في عهد ترامب، مقارنة بـ2.5% فقط في عام 2024، وفقًا لرئيس قسم البحوث الأمريكية في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني. وقال أولوا سونولا في بيان: "آخر مرة كان فيها هذا المعدل بهذا الارتفاع كانت في حوالي عام 1910. هذه نقطة تحول، ليس فقط للاقتصاد الأمريكي، ولكن للاقتصاد العالمي. من المحتمل أن تنتهي العديد من الدول في حالة ركود إذا استمر هذا المعدل لفترة طويلة".

السياسة الحمائية: إغراء سطحي

لا شك أن الدعوة إلى "حماية الصناعات الأمريكية" تلقى صدىً عاطفيًا قويًا، خاصة في الولايات التي تعاني من تراجع التصنيع. تبدو فكرة أن فرض الرسوم الجمركية سيعيد الوظائف الصناعية إلى أمريكا مغرية، ولكن البيانات الاقتصادية تخبرنا قصة مختلفة:

1. الاتفاقيات التجارية الحرة لم تحل

جاء هذا القرار تحت شعار "التحرير الاقتصادي"، مدعومًا بمبرر تقليص العجز التجاري الأمريكي، الذي بلغ 295 مليار دولار مع الصين و236 مليار دولار مع الاتحاد الأوروبي في عام 2024. ولكن هل هذه السياسة الحمائية هي الحل الأمثل، أم أنها مجرد مسكن مؤقت قد يفاقم الأزمات الاقتصادية؟

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية جديدة على الواردات الأجنبية، بدءًا من الخميس 3 أبريل، مؤكدًا أنها ستعيد التوازن التجاري وتحمي الاقتصاد الأمريكي مما وصفه بـ"نهب أمريكا لعقود من قبل دول صديقة". وفي خطاب ألقاه اليوم، قال ترامب: "إنه يوم التحرير الذي انتظرناه... من يفرض علينا رسومًا جمركية سنفرض عليه رسومًا بالمثل"، مشيرًا إلى أن هذه الإجراءات ستجعل أمريكا عظيمة مجددًا وستعيد العصر الذهبي للصناعة الأمريكية.

كما أعلن الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة ستفرض رسومًا بنسبة 25% على كافة السيارات المصنعة في الخارج، منتقدًا سياسات الاتحاد الأوروبي، الذي اتهمه بعرقلة دخول المنتجات الأمريكية إلى أسواقه. وأكد أن هذه القرارات تهدف إلى حماية المزارعين الأمريكيين الذين يعانون من قيود تجارية على صادراتهم. وأوضح ترامب أن العجز التجاري الأمريكي وصل إلى 1.2 تريليون دولار العام الماضي، وهو مستوى قياسي غير مسبوق، ما دفع إدارته إلى اتخاذ هذه الإجراءات لضمان عودة المصانع الأمريكية المهاجرة وتحفيز الإنتاج المحلي.

وأشار الرئيس الأمريكي إلى أنه سيوقع أمرًا تنفيذيًا خلال الساعات المقبلة، على أن يبدأ تنفيذ الرسوم الجمركية الجديدة اعتبارًا من الغد، مؤكدًا أن القائمة النهائية لنسب الرسوم المفروضة على كل دولة ستُنشر قريبًا. يأتي هذا القرار في وقت يثير مخاوف من تصاعد حرب تجارية عالمية، وسط ترقب لرود فعل الدول المتضررة من هذه الإجراءات.

تصاعد التوترات التجارية

يرى البعض أن هذه الإجراءات قد تُسرّع من اندلاع حرب تجارية عالمية تهدد برفع التضخم وإبطاء نمو الاقتصادين الأمريكي والعالم.

وقد أثارت الرسوم الجمركية الشاملة إدانة مفاجئة من العديد من الحلفاء الأمريكيين، الذين وجدوا أنفسهم متأثرين بمعدلات رسوم جمركية غير متوقعة.



على سبيل المثال، يمكن توجيه 10% من العائدات إلى دعم الابتكار في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة أو الصناعات الإلكترونية.

2. إصلاح النظام الضريبي للشركات: بدلاً من معاقبة الواردات، يمكن جعل البيئة الاستثمارية في أمريكا أكثر جذبًا للشركات العالمية، مما يشجع على إقامة مصانع جديدة وخلق فرص عمل. مع معدل ضريبة الشركات في أمريكا الذي يبلغ حوالي 21% مقارنة بـ 12.5% في بعض الدول الأوروبية، قد يؤدي تعديل الأنظمة الضريبية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي.

3. تعزيز الشراكات الاستراتيجية: بدلاً من خوض حرب تجارية مع أوروبا والصين، يمكن للولايات المتحدة التفاوض على اتفاقيات أكثر توازنًا تضمن وصول المنتجات الأمريكية إلى الأسواق العالمية بإنصاف، مع ضمان حماية العمال والصناعات المحلية.

الخلاصة: الحمائية وهم اقتصاد صحيح أن العجز التجاري الأمريكي مشكلة حقيقية، ولكن فرض الرسوم الجمركية العشوائية ليس حلاً ذكيًا. يخبرنا التاريخ الاقتصادي أن الحمائية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو، دون تحقيق النتائج المرجوة على المدى الطويل.

إذا أرادت الولايات المتحدة حقًا "التحرر الاقتصادي"، فالأجدى بها أن تستثمر في تعزيز قدراتها التنافسية بدلاً من عزل نفسها عن العالم. ففي عصر العولمة، لا يُبنى الرخاء بالجران الجمركية، بل بالتعاون والابتكار. كما قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، جيروم باول: "الانفتاح على العالم هو الذي يعزز القوة الاقتصادية، وليس العزلة".

المشكلة: رغم الإعفاءات الجمركية مع كندا والمكسيك بموجب اتفاقية USMCA، لا يزال العجز مع المكسيك عند 172 مليار دولار في 2024. ويؤكد الخبراء أن المشكلة لا تتعلق بالرسوم الجمركية فقط، بل بتركيبة التجارة العالمية التي تتطلب حلولاً شاملة وليست مجرد إجراءات أحادية الجانب.

2. المستهلك الأمريكي هو الخاسر الأكبر: عندما تُفرض رسوم جمركية على الواردات، تنتقل التكلفة الإضافية في النهاية إلى المستهلك. وفقًا لتقديرات جامعة هارفارد، قد تدفع الأسر الأمريكية ما يصل إلى 2000 دولار إضافية سنويًا بسبب ارتفاع أسعار السلع. وتشير تقديرات أخرى إلى أن الرسوم الجمركية الجديدة قد ترفع تكاليف السلع الأساسية بنسبة تصل إلى 10% في بعض القطاعات. فهل هذا هو "التحرير الاقتصادي" الذي يتحدث عنه ترامب؟

3. الرودود الدولية ستضر الاقتصاد الأمريكي: عندما ترفع الولايات المتحدة تعريفاتها الجمركية، ستفرض الدول الأخرى تعريفات مماثلة على الصادرات الأمريكية. وسيؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على المزارعين الأمريكيين والعاملين في قطاعات مثل السيارات والإلكترونيات، التي تعتمد على الأسواق الدولية.

هل هناك بدائل أفضل؟

بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات الحمائية التي تضر بالاقتصاد العالمي وتزيد الأعباء على المواطنين، يمكن للولايات المتحدة اتباع استراتيجيات أكثر فعالية، مثل:

1. الاستثمار في الابتكار والقدرة التنافسية: لو خصصت الحكومة الأمريكية جزءاً من العائدات الجمركية لدعم البحث والتطوير في الصناعات التحويلية، لكانت النتائج أفضل على المدى الطويل.

أبو الأسود الدولي...!

عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا

لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ



قصة يكتبها عادل العادل:

جزاك الله خيراً أيها الشاعر والفقير والنحوي المكي المولد، أول من وضع النقط على الحروف، فما هو بيتك أعظم نقطة وضعتها لتكون بمثابة نقطة كاشفة فاضحة تكشف أصحاب المعايير المزدوجة، تكشف من يرون بعين واحدة، ولا يرون إلا ما يريدون أن يروه.

يعبثون ويعتقدون أنهم في العصور الحجرية، ويلبثون المواد والنصوص بما ليس فيها، ويكيلون بغير الحق، ويحيدون عن الطريق المستقيم... في عصر التنوير والتقنيات، عصر التكنولوجيا، عصر الومض، عصر الروبوتات التي تنفذ أعقد الجراحات عن بعد، عصر الفضاء الرقمي والشفافية المطلقة، يريدون إعادة تلك الابتكارات التي أنارت العالم إلى عصر الضبابية، بل قل عصر الظلام إن شئت.

لا تكشفوا أخطائنا، لا تتكلموا عنا، حتى ولو بالأرقام وبالدلليل وبالواقع الملموس... دعوا العجلة تتحرك بأي وضع... نعم هناك أخطاء لكنكم تضخمونها! لا تتحدثوا عن الأخطاء واركبوا القافلة تسير وتمضي.

دعونا نحصل على أعلى الرواتب والمميزات والحصانات، ونتمترس خلف ما لدينا من سلطات واسعة نضرب بها من نشاء ومن نريد، ونلبس الحق بالباطل، ونؤول ونفسر كما نشاء وكما نرى، والقانون يخدم ادعاءاتنا ويطال ويغطي كل كيانات العالم والقطاعات الميكانيكية والهندسية والصناعية والفلسفية والزراعية والترفيهية والفندقية ومبيعات التجزئة والجملة وكل فرضات العالم والفضاء الرقمي (...)

دعونا نعيش في

عزلتنا بعيداً عن الأعين، ليستمر شلال الرواتب الباهظة والمكافآت الفارحة غير المبررة، قياساً لحجم الإنجاز الفعلي وليس الورقي والخططي، وفق قاعدة «نسمع جعجة بلا طحين»، فالجعجة صوتها أعلى وأسهل ولا تحتاج مجهود.

لماذا نتعاون ولا نهده ونزبد ونرعد؟ لماذا لا نرمي الكرة في ملعب الآخرين ونبعد عن أنفسنا الشبهات؟ ولماذا نتحمل أخطاء الآخرين التي نحن مسؤولين عن تقويمها ومراقبتها وتصويبها؟

لماذا لا نحصل على أفضل الكوادر ونعيش في الظل بأقل مجهود وأقل ضوضاء طالما يمكننا ذلك؟

لماذا لا نفعل الشيء ونقضه طالما لا يحاسبنا أحد؟ ونعيش في مملكة عاجية خاصة... لا يحاسبنا أحد، فنحن من نمك «الخيوط والمخيط».

الأخطاء والخطايا مسموحة لنا فقط ممنوعة على غيرنا، نحن من يحق له الحديث والنقد والزجر والآخرين لا حق لهم!

نحن من يدفن القضايا ويخفي نتائجها، ولا يحق لأحد أن يكشف أسرارها أو يعلن أخبارها، فنحن المحصنون في الأرض ولا نرى أحداً.

لماذا لا نغطي فشلنا بنسج الخلافات والمشاكل وتأجيج الصراعات مع الآخرين، فهي وسيلة وطريق سهل.

لماذا لا نمنع الأعمال

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرقت من النواظر والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

والمهام الوهمية والواجبات الورقية لتشغيل الطابور «البطالي» في مسؤوليات فرعية؟

لماذا لا نبحت عن بطولات زائفة ووهمية تغطي فشلنا في صميم أعمالنا التشغيلية، وصميم المهام الموكلة إلينا، وصميم أدوارنا الفنية التي أنتجت بعد سنوات خطايا كثيرة وأزمات كبيرة؟

بصمات ورقية روتينية نظرية هم فقط من يرونها إنجازات عالمية.

«الرول» طويل، وقد قالها منذ قرون الفقيه والنحوي مؤسس علم اللغة أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدولي...

لا تنه عن خلق وتأتي مثله... عار عليك إذا فعلت عظيم

كي تكون قدوة ونموذج ومثال يحتذى به ويحترم، ابدأ بنفسك أولاً، كما قال أيضاً «أبو الأسود الدولي»: ابدأ بنفسك فأنهها عن غيرها... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

فإنك تُعذر إن وعظت ويُفتدى

بالقول منك ويحصل التسليم

ها هي كلماتك أيها العالم النحوي الفقيه، بعد قرون، ما زالت تكشف زيفهم وتظهر حقيقتهم، وكأنك كنت ترى معادن القادمين لهذه الدنيا، وتصوب سهامك نحوهم فتوجههم.

لكن متى يخلون من سوء صنائعهم ويؤدون الأمانة ويحلون معاشاتهم.

أزمة التعريفية الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد الجزئي

بقلم - نايف بستكي

تناولنا في التقرير السابق محور رفع التعريفية الجمركية على الاقتصاد الكلي - Macro economics، وسنقوم في هذا التقرير بتناول أثر أزمة التعريفية الجمركية على الاقتصاد الجزئي Microeconomics.

وفيما يلي أبرز السيناريوهات المتوقعة على مسار الاقتصاد الحديث، إذا ما استمرت تلك القرارات حيز التنفيذ على المدى الطويل.

زيادة الإنتاج

كما قد تعتمد بعض الشركات الأخرى في مواجهة تلك المتغيرات الاقتصادية على زيادة الإنتاج والتصدير للولايات المتحدة، ما ينتج عنه زيادة في حجم المبيعات من خلال الكمية وليس الأسعار، وبالتالي تعويض الخسائر بالسعر من الكمية.

خفض هامش الربحية

قد تعالج بعض الشركات العالمية وتشترى بقاءها في أسواق الولايات المتحدة، مقابل خفض هامش الربحية لديها والحفاظ على نفس سعر بيع المنتج. وقد تنجح تلك الاستراتيجية على المدى المتوسط، لكنها قد تخرج تلك الشركات من السوق خصوصاً في حال انخفاض هامش الربحية بشكل كبير.

ارتفاع الأسعار

من المتوقع ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، وذلك كنتيجة عن زيادة الرسوم الجمركية المفروضة عليها، ما قد يثقل كاهل المواطن وقدرته الشرائية. وبالتالي، ننتظر انخفاض في الطلب والاستهلاك على تلك البضائع على المدى المتوسط. كما أن تلك الاستراتيجية قد تنعش قطاع المنتجات المحلية البديلة في الولايات المتحدة، في حال تواجدها، وقطاع المشاريع الصغير والمتوسطة SME بشكل خاص.

تقليل الإنتاج

يمكن لبعض الشركات المنافسة في الأسواق الأمريكية، تقليل الإنتاج وخفض حجم الصادرات، لتقليل تأثير قرار الرسوم الجمركية عليها، وذلك مقابل المحافظة على الإنتاج وتقليل الخسائر. وقد تجد الشركات نفسها مضطرة لعمل مثل تلك الاستراتيجيات بعد قراءتها للأوضاع الإقليمية، على أمل أن تعود كما كانت في السابق.

الخروج من السوق

وفي حالة أخرى، يتعين على بعض الشركات العالمية، الخروج من السوق الأمريكي، نتيجة لتلك القرارات الجمركية، والبحث عن أسواق إقليمية بديلة تلبي الاحتياجات. وقد تضطر تلك الشركات لخفض الإنتاج لمواجهة تلك الظروف بشكل مؤقت، والذي يستلزم الاستغناء عن بعض العمالة في بلادها، والذي قد يجر نحو تقليل الاعتماد على النفط وانخفاض سعره. وقد انخفض سعر برميل النفط بالفعل إلى 66 دولار في تداولات 3 أبريل 2025، بنسبة تجاوزت 4%.

البطالة

ومن السبل الأخرى التي قد تلجأ إليها بعض الشركات، هو تقليل حجم المصروفات عليها، وبالتالي تعويض الارتفاع في التكاليف الناتجة عن الجمارك الإضافية. ومن تلك الأساليب، تسريح العمالة وخلق بطالة إضافية، أو الاعتماد على مصادر أولية أخرى تلبي احتياجات التصنيع.



©EXCPR Consultancy & Business Management Co

Source of Data

EXCPR Public Relation - Copyright

www.excpr.com

Trump's Tariffs Microeconomics 312- 4.2025

وختاماً قالت شركة اكسير للاستشارات وإدارة الأعمال، أن كل من تلك الاستراتيجيات والتوقعات هدفها اتخاذ أفضل قرار للبقاء والمنافسة. وتعتمد الاستراتيجية المختارة على وضع الشركة في السوق ومدى رغبة الزبائن بالحصول على المنتج، وتوافر منتجات بديلة. وقد تكون لتلك التغيرات في الاقتصاد، أثرها في إنعاش منتجات أو أسواق بديلة أخرى تلبي الاحتياجات. ومن جانب متصل، قد نشهد قرارات مماثلة من دول أخرى مثل الصين، ألمانيا، وروسيا، لمواجهة تلك المتغيرات في الأيام القليلة القادمة، ما قد ينتج عنه حرب تجارية، البقاء فيها لمن تحصن وأدرك أبعاد تلك الخطوة وخطورتها.

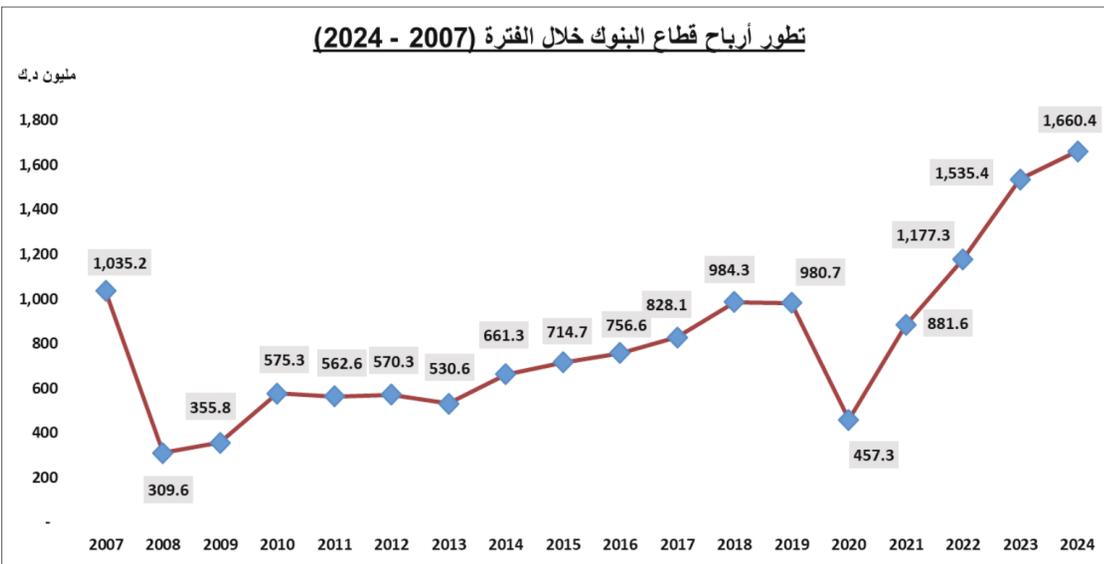
تقرير
الاقتصادي الأسبوعي

الشال: العجز المتوقع في الموازنة للسنة المالية 2024/2025 نحو 3.629 مليار دينار



الذء المجمع لقطاع البنوك 2024

النفط والمالية العامة - مارس 2025



مستوى قياسي، وارتفاع بنحو 125 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.1 % مقارنة بنحو 1.535 مليار دينار كويتي حققتها في عام 2023. وارتفعت أرباح الربع الرابع من عام 2024 البالغة نحو 415 مليون دينار كويتي بنحو 20.3 % مقارنة مع أرباح الربع الرابع من عام 2023 والبالغة نحو 344.8 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 3.8 % من مستوى أرباح الربع الثالث من عام 2024، في حين انخفضت بنحو 4.5- % من مستوى أرباح الربع الثاني، وحققت ارتفاعاً بنحو 1.0 % من مستوى أرباح الربع الأول للعام ذاته. وتشير الأرقام، إلى أن 8 بنوك حققت ارتفاعاً في مستوى ربحيتها وبنك وحيد حقق انخفاضاً، ويعرض الرسم البياني التالي حركة نتائج البنوك ما بين 2007 - 2024:

وبلغت قيمة إجمالي المخصصات التي احتجزتها البنوك لكامل عام 2024 نحو 264.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 303.2 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 38.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 12.7 %.

مستوى 2.413 مليون برميل يومياً، أو أدنى من المقدر بالموازنة بنحو 5.3- %.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية للسنة المالية 2024/2025 بكاملها بما قيمته نحو 18.242 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 12.4 % من قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة للسنة المالية بكاملها والبالغة نحو 16.234 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 2.685 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية بكاملها نحو 20.926 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.555 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2024/2025 عجزاً قيمته نحو 3.629 مليار دينار كويتي، ما لم يتحقق وفر في جملة المصروفات.

حقق قطاع البنوك (ويشمل 9 بنوك كويتية) خلال عام 2024 نمواً ملحوظاً في صافي أرباحه مقارنة بعام 2023، إذ بلغ صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) نحو 1.660 مليار دينار كويتي وهو

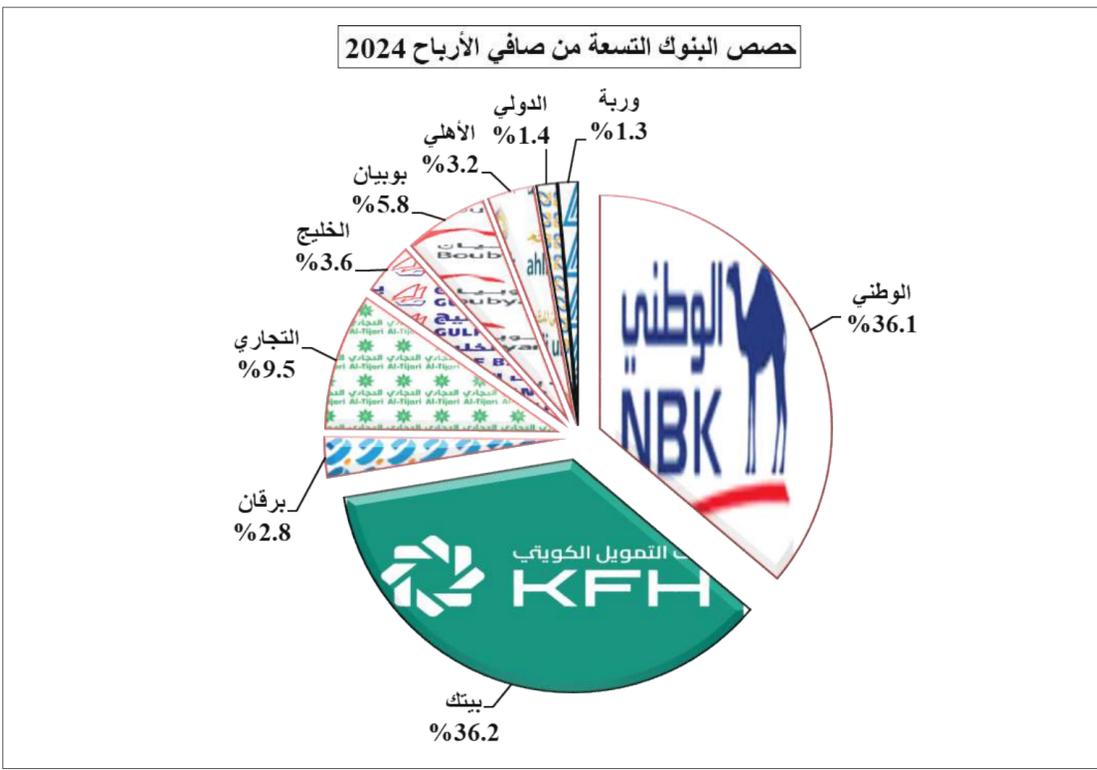
انتهت السنة المالية 2024/2025، وللتذكير فقد قدرت اعتمادات المصروفات في الموازنة بنحو 24.555 مليار دينار كويتي. وبلغت تقديرات جملة الإيرادات في الموازنة نحو 18.919 مليار دينار كويتي، ضمنها قدرت إيرادات النفط والغاز بنحو 16.234 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 85.8 % من جملة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.548 مليون برميل يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 70 دولار أمريكي للبرميل، وسعر الصرف المعتمد 306 فلس للدولار الأمريكي، بالإضافة إلى إيرادات الغاز البالغة نحو 311.4 مليون دينار كويتي، وخصمت تكاليف الإنتاج المقدرة بمبلغ 3.998 مليار دينار كويتي، و قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 2.685 مليار دينار كويتي. وعليه، بلغ العجز الافتراضي المتوقع في الموازنة نحو 5.636 مليار دينار كويتي من دون اقتطاع نسبة الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ولكن ما يهم هو النتائج الفعلية في الحساب الختامي، وعادة ما يتأخر صدورها.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مارس 2025 نحو 75.2 دولار أمريكي، وبلغ معدل السعر للسنة المالية 2024/2025 (من بداية أبريل 2024 إلى نهاية مارس 2025) نحو 79.7 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 9.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 13.9 % من السعر الافتراضي المقدر في الموازنة والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية 2023/2024 قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2024/2025 أدنى بنحو 5.5- % عن معدل سعر البرميل للسنة المالية 2023/2024. وحُفض نصيب الكويت من إنتاج النفط خلال السنة المالية 2024/2025 مرتين وفق اتفاقات أوبك+، ليستقر بدءاً من تاريخ 1 يناير 2024 عند



4 (بيتك والوطني) يستحوذان على 72.4% من أرباح البنوك وباقى المصارف تشاركت في 27.6% من أرباح القطاع

5 البنك التجاري: غالبية الارتفاع في الأرباح الصافية يعود لزيادة استردادات خسائر القروض نتيجة صدور حكم قضائي



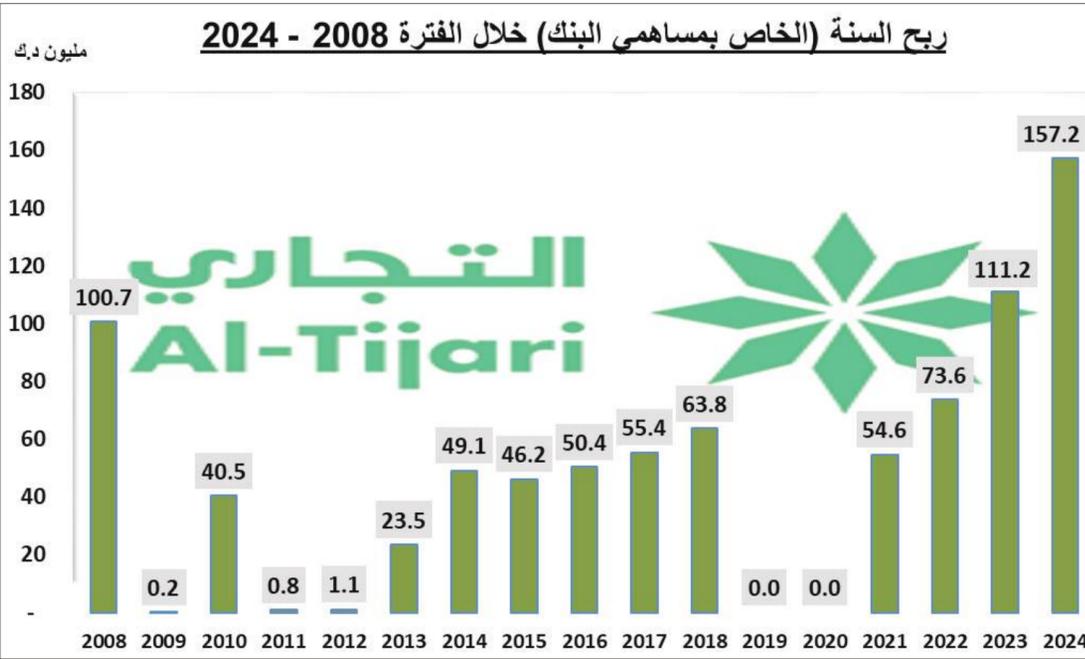
وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك نحو 916.3 مليون دينار كويتي، مثلت نحو 55.2% من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة ومرتفعة بنحو 10.2% مقارنة مع عام 2023. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 744.1 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 44.8% من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة ومرتفعة بنحو 5.7% عن مستواها في عام 2023.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك نحو 16.0 ضعف مقارنة بنحو 15.5 ضعف لعام 2023. وارتفعت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك مقارنة مع عام 2023، حيث ارتفع العائد على إجمالي الموجودات إلى نحو 1.35% مقارنة بنحو 1.31%. وارتفع أيضاً، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 11.6% مقارنة بنحو 11.2%. وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك التسعة نحو 884.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 738.4 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 19.8%.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك التسعة، حقق «بيت التمويل الكويتي» أعلى مساهمة في أرباح البنوك بنحو 601.8 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 36.37 فلس)، أو نحو 36.2% من صافي أرباحها ومرتفعة بنحو 3.0% بالمقارنة مع عام 2023. وحققت «بنك الكويت الوطني» ثاني أعلى مستوى في الأرباح وبنحو 600.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 69 فلس) أو نحو 36.1% من صافي أرباح البنوك، وبنسبة نمو بلغت 7.0% بالمقارنة مع عام 2023. وبذلك، استحوذ بنكان (بيتك والوطني) على نحو 72.4% من إجمالي أرباح البنوك التسعة. ذلك يعني أن المصارف السبعة الأخرى تشاركت في نحو 27.6% من أرباح القطاع، أعلى نسبة مشاركة كانت للبنك التجاري الكويتي بنحو 9.5%، وأدنى نسبة مشاركة كانت لبنك وربة وبنحو 1.3%. وحققت «بنك الخليج» الانخفاض الوحيد في الأرباح وبنحو 15.5%، ببلوغ أرباحه نحو 60.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 71.2 مليون دينار كويتي.

نتائج البنك التجاري الكويتي 2024

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 157.2 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 46 مليون دينار كويتي وبنحو 41.4% مقارنة بنحو 111.2 مليون دينار كويتي في عام 2023. ويعزى غالبية الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى زيادة استردادات خسائر القروض خلال العام نتيجة صدور حكم قضائي والاعتراف بهذا التحويل كمبلغ معكوس في المخصصات الأخرى. حيث بلغت قيمة صافي المعكوس (المحمل) من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى نحو 47.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع جملة مخصصات بنحو 142 ألف دينار كويتي لعام 2023 وإن كان معكوس الأرباح في واقعه هو أرباح سابقة أخذت مخصص. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 87.4% مقارنة بنحو 65.3% في نهاية عام 2023. ويعرض الرسم البياني التالي



مقارنة بنحو 53 مليون دينار كويتي لعام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.6% مقارنة بنحو 31.1%.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.666 مليار دينار كويتي، بارتفاع بقيمة 489.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 11.7%، مقارنة بنحو 4.176 مليار دينار كويتي لعام 2023. وارتفع بند قروض وسلفيات للعملاء بنحو 376.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.5%، ليصل إلى نحو 2.807 مليار دينار كويتي (60.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.430 مليار دينار كويتي (58.2% من إجمالي الموجودات) في عام 2023. وبلغت نسبة قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 96.4% مقارنة بنحو 95.2%. وارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدة قصيرة الأجل إلى نحو 1.025 مليار دينار كويتي (22.0% من إجمالي

التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008 - 2024):

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 9.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.8%، وصولاً إلى نحو 180 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 170.2 مليون دينار كويتي في عام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 4.1%، وصولاً إلى نحو 117.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 113.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 5.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.6%، وصولاً إلى نحو 49.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.5 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 9.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 17.4%، وصولاً إلى نحو 62.2 مليون دينار كويتي

ارتفاع المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 9.2 مليون دينار كويتي

6

البيان	2023/12/31		2024/12/31		التغير
	القيمة	%	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
مجموع الموجودات	489888	11.7%	4176013	4665901	↑
مجموع المطلوبات	404740	11.5%	3515435	3920175	↑
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	85115	12.9%	660332	745447	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	9797	5.8%	170172	179969	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	9246	17.4%	53003	62249	↑
صافي المعكوس (المحمل) من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى	47848	33696%	142-	47706	↑
الضرائب	2221	42.4%	5238	7459	↑
صافي ربح الفترة	46051	41.4%	111175	157226	↑
المؤشرات					
*العائد على معدل الموجودات			2.6%	3.6%	
*العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك			16.8%	22.4%	
*العائد على معدل رأس المال			55.8%	78.9%	
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)	27.8	46.4%	59.9	87.7	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	125	24.0%	520	645	↑
مضاعف السعر على ربحية السهم (I)			8.7	7.4	
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (I)			1.6	1.7	

الموجودات) مقارنة بنحو 696.6 مليون دينار كويتي (16.7% من إجمالي الموجودات)، أي بارتفاع بقيمة 328.2 مليون دينار كويتي ونسبة 47.1%. بينما انخفض بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 217 مليون دينار كويتي ونسبة 48.8-، ليصل إلى نحو 227.6 مليون دينار كويتي (4.9% من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 444.7 مليون دينار كويتي (10.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 404.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 11.5%، لتصل إلى نحو 3.920 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.515 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.0% مقارنة بنحو 84.2% في عام 2023.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة بنهاية عام 2023. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 3.6% قياساً بنحو 2.6%. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 22.4% مقابل 16.8%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على رأس المال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 78.9% بعد أن كان 55.8%. وارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 87.7 فلس مقابل 59.9 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 7.4 ضعف مقارنة بنحو 8.7 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 46.4% مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم وبتداول 24.0%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/

*تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2023 ونهاية ديسمبر 2024.

القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 مرة مقارنة بنحو 1.6 مرة في نهاية عام 2023. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 40% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 40 فلس كويتي للنصف الثاني من عام 2024 أو 6.2% على سعر الإقفال في نهاية عام

2024 البالغ 645 فلس، وتوزيع أسهم منحة بـ 10%، وبإضافة توزيعات النصف الأول من عام 2024 والبالغة 12 فلس كويتي أو 2.4% من سعر الإقفال للنصف الأول، تبلغ توزيعات البنك النقدية عن كامل العام نحو 8.6%.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثالث عشر	الأسبوع الثاني عشر	التغير
	03/04/2025	27/03/2025	%
عدد أيام التداول	2	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	707.9	712.9	-0.7%
مؤشر السوق العام	8000.7	8074.0	-0.9%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	140565615	403923204	-13.0%
المعدل اليومي (د.ك)	70282807	80784641	-13.0%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	481597089	1259863899	-4.4%
المعدل اليومي (أسهم)	240798545	251972780	-4.4%
عدد الصفقات	35434	81252	-9.0%
المعدل اليومي لعدد الصفقات	17717	16250	-9.0%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
الشركات	دينار كويتي	%
شركة الاستشارات المالية الدولية	16271662	11.6%
بيت التمويل الكويتي	16182027	11.5%
بنك الكويت الوطني	14715104	10.5%
الشركة الوطنية الدولية القابضة	8777065	6.2%
مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	8667202	6.2%
الإجمالي	64613059	46.0%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
القطاعات	دينار كويتي	%
قطاع الخدمات العالية	47770604	34.0%
قطاع البنوك	46995585	33.4%
قطاع العقار	19123624	13.6%
قطاع الصناعة	9937360	7.1%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	9174618	6.5%

البيان	الأسبوع الثالث عشر	الأسبوع الثاني عشر
	03/04/2025	27/03/2025
عدد شركات ارتفعت أسعارها	6	18
عدد شركات انخفضت أسعارها	21	9
عدد شركات لم تتغير أسعارها	2	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (يومان عمل بمناسبة عطلة عيد الفطر) أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 707.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 5.0 نقطة ونسبته 0.7% عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 71.7 نقطة أي ما يعادل 11.3% عن إقفال نهاية عام 2024.



جميع مؤشرات ربحية البنك التجاري سجلت ارتفاعاً مقارنةً بنهاية عام 2023

7

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس	يوم الخميس	إسم الشركة	
%	2024	%	27/03/2025	03/04/2025		
17.2	756.6	(0.1)	887.8	887.0	بنك الكويت الوطني	1
9.8	306.7	0.6	334.9	336.8	بنك الخليج	2
18.4	665.7	(1.9)	803.9	788.5	البنك التجاري الكويتي	3
15.0	206.9	(3.3)	245.9	237.9	البنك الأهلي الكويتي	4
21.3	232.0	(1.8)	286.5	281.4	بنك الكويت الدولي	5
35.6	261.4	(1.3)	359.1	354.5	بنك برقان	6
5.9	3727.9	(0.9)	3982.6	3946.2	بيت التمويل الكويتي	7
13.0	791.4	(0.6)	899.6	894.6	قطاع البنوك	
4.1	176.1	0.8	181.9	183.3	شركة التسهيلات التجارية	8
28.2	1283.6	5.9	1553.9	1645.1	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(1.6)	319.6	(1.6)	319.6	314.6	شركة الاستثمارات الوطنية	10
1.1	328.6	(2.0)	339.0	332.1	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
(11.2)	99.1	(1.7)	89.5	88.0	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
9.3	302.2	1.5	325.3	330.3	قطاع الاستثمار	
(7.8)	130.1	(4.4)	125.5	120.0	شركة الكويت للتأمين	13
6.1	980.4	(4.1)	1084.5	1040.3	مجموعة الخليج للتأمين	14
(1.7)	370.5	0.6	362.2	364.3	الشركة الأهلية للتأمين	15
(5.5)	206.8	0.7	194.2	195.5	شركة وربة للتأمين	16
0.8	340.7	(2.8)	353.3	343.5	قطاع التأمين	
31.6	528.5	(0.3)	697.7	695.7	شركة عقارات الكويت	17
57.9	280.0	(3.2)	456.8	442.0	شركة العقارات المتحدة	18
1.3	300.7	(1.1)	308.0	304.5	الشركة الوطنية العقارية	19
7.3	1776.2	1.9	1869.7	1905.3	شركة الصالحية العقارية	20
23.1	354.6	(0.6)	438.9	436.4	القطاع العقاري	
3.6	374.0	(1.2)	392.1	387.5	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	21
7.9	342.2	(1.6)	375.4	369.3	شركة أسمنت الكويت	22
10.0	719.4	(1.1)	799.4	791.0	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	23
6.3	342.2	(1.1)	368.0	363.8	القطاع الصناعي	
7.6	728.2	0.0	783.4	783.4	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
0.0	1924.4	(2.0)	1963.3	1924.4	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
1.7	725.3	(2.9)	759.6	737.8	شركة الاتصالات المتنقلة	26
(8.7)	58.5	(4.6)	56.0	53.4	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع.)	27
1.5	839.7	(2.2)	871.5	852.1	قطاع الخدمات	
(3.8)	89.2	(1.9)	87.5	85.8	شركة نقل وتجارة المواشي	28
(0.2)	436.4	(0.1)	436.0	435.6	قطاع الأغذية	
7.6	622.5	0.0	669.6	669.6	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع.	29
1.4	177.4	0.0	179.8	179.8	الشركات غير الكويتية	
11.3	636.2	(0.7)	712.9	707.9	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).



بيت التمويل الكويتي ينال شهادة الأيزو في مجال إدارة استمرارية الأعمال

اجتاز إجراءات التدقيق واستوفى جميع المتطلبات بنجاح وفي وقت قياسي

وأكد الملا أن شهادة الأيزو 22301 إنما تعد تنويجا للجهود التي قامت بها إدارات البنك المختلفة لتطبيق أفضل المعايير الدولية للمخاطر واستمرارية الاعمال، منوهاً بجهود بيت التمويل الكويتي، والتي أسفرت عن نجاحه في تحقيق قفزة نوعية في إدارة المخاطر بالاعتماد على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة، لتعزيز قدرات قياس المخاطر ومراقبتها وتوقعها مبكراً، وفق أفضل الممارسات العالمية، وبناء قدرات فعالة وقابلة للتطور لمواجهة التحديات غير المتوقعة، واتخاذ التدابير الاستباقية التي تضمن استمرارية الأعمال في ظل التغيرات الجيوسياسية التي تحيط بالمنطقة والعالم، كما تم تحديث إطار نزع المخاطر للمجموعة والبنوك التابعة بشكل شامل وذلك للتعامل مع الظروف الاقتصادية المتقلبة بما يتوافق مع استراتيجية المخاطر للمجموعة واستراتيجية المجموعة ككل.

الجدير بالذكر أن شهادة الأيزو 22301 تحدد متطلبات أنظمة إدارة استمرارية الأعمال (BCM)، وتوفر إطاراً شاملاً يُمكن المؤسسات من توقع الانقطاعات والاستعداد لها والاستجابة لها والتعافي منها بفاعلية، كما يمكن نظام إدارة استمرارية الأعمال الفعال المؤسسات من اكتشاف التهديدات المحتملة والتخفيف من حدتها، مما يضمن استمرارية عملياتها.



فيصل الملا

استمرار خدماته وعملياته الرئيسية بفعالية وسلاسة حتى في أوقات الأزمات، وهذا ما يؤكد حصوله على هذه الشهادة الصادرة من المنظمة الدولية للمعايير (ISO).

حصل بيت التمويل الكويتي على شهادة الأيزو 22301 في مجال إدارة استمرارية الأعمال (BCMS)، وذلك بعد اجتياز إجراءات التدقيق واستيفاء جميع المتطلبات بنجاح وفي وقت قياسي.

وبهذه المناسبة، أشار المدير التنفيذي لإدارة استمرارية الأعمال في بيت التمويل الكويتي، فيصل الملا، إلى أن حصول البنك على هذه الشهادة يعكس قدراته الاستباقية وجاهزيته للتصدي للمخاطر المحتملة، فيما يؤكد الاستدامة في تقديم الأعمال في أوقات الأزمات وفقاً لأعلى المعايير الدولية، مما يضمن تقليل فترات التوقف عن العمل واستمرار تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة حتى في أوقات الأزمات وفي الظروف غير المتوقعة.

وأضاف الملا: تعكس هذه الشهادة أيضاً الكفاءة التشغيلية للبنك، وقدرته على التعامل الممنهج مع الأزمات المحتملة، ومرورته في مواجهة أي تحديات مستقبلية، ونجاحه في تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن الاستقرار والاستمرارية في مختلف جوانب العمل.

وأوضح أن بيت التمويل الكويتي الذي يعد صرحاً مصرفياً رائداً يحظى بمكانة فريدة على مستوى العالم، يسعى دائماً للحفاظ على نظام قوي وفعال لإدارة استمرارية الأعمال، ويعمل من خلال استراتيجية فعالة وقوية لإدارة الأزمات، مدعومة بمنظومة رقمية متطورة، مما يضمن إمكانية

هيئة أسواق المال تعتمد آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



الغرفة تعلن عن الربط الآلي مع بنك الائتمان الكويتي

في إطار سعيها المستمر لتعزيز كفاءة الأعمال وتسريع الإجراءات، أعلنت غرفة تجارة وصناعة الكويت عن الربط الآلي مع بنك الائتمان الكويتي. وأوضحت الغرفة في بيان صحفي أن هذا الربط يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات بين الجانبين، الأمر الذي سيسهم في تسريع وتيرة الأعمال وتحسين جودة الخدمات المقدمة لمنتسبيها.

وأكدت أن هذه الخطوة الجديدة تأتي ضمن الجهود الكبيرة التي تقوم فيها الغرفة نحو تعزيز خطوتها نحو التحول الرقمي، حيث سيتمكن هذا الربط من تبادل البيانات بشكل سريع ودقيق، مما يقلل من الأخطاء ويعزز دقة المعلومات، كما يعكس هذا التعاون التزام الكويت بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص. ودعت الغرفة منتسبيها الاطلاع على هذه المبادرة الجديدة، التي تعد خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني.



ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات الخاضعة لرقابتها في حال مخالفتها إلى جانب بعض الأفراد ذوي الصلة بتلك الجهات الخاضعة.

وتؤكد الهيئة بأن التدابير والجزاءات التي سيتم تطبيقها وفرضها على الجهات المخالفة ستكون متناسقة، وذلك يعني بأنه سيتم اختيار العقوبات المناسبة أخذاً بالاعتبار كافة التدابير والجزاءات المتاحة في نص حكم المادة رقم (15) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك الأخذ بالاعتبار مجموعة من العوامل التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة وخطورة المخالفة المرصودة وأثر المخالفة وعدد مرات تكرارها والنتائج والإجراءات الرقابية السابقة المتخذة على الجهات المخالفة.

ختاماً، إن هيئة أسواق المال مستمرة بالقيام بدورها الرقابي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تصحيح مواطن الضعف في العمليات، أو الإجراءات أو الأنظمة أو الضوابط داخل الجهات الخاضعة لرقابتها، وهو الأمر الذي من شأنه إبراز دور الجهات الرقابية في الدولة في هذا المجال، والمساهمة في تحقيق أعلى درجات الالتزام بكافة الملاحظات الواردة في تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت من مجموعة العمل المالي (FATF).

في إطار سعي هيئة أسواق المال المتواصل لاستيفاء كافة الإجراءات الموصى بها والمرتبطة بنتائج عملية التقييم المتبادل الحالية من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) على دولة الكويت، وبهدف وضع سياسات إنفاذ متناسبة وراعاة على الجهات الخاضعة لها في حال مخالفتها للقواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يأتي في مقدمتها أحكام مواد الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، قامت هيئة أسواق المال باعتماد الآلية التي سيتم اتباعها من قبلها بشأن فرض التدابير والجزاءات على الجهات الخاضعة لها في حال مخالفتها للقواعد ذات العلاقة بما يتوافق مع أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، وأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، مع التأكيد على الالتزام التام بممارسة هذه السياسات بما يتسم بالشفافية والعدالة والاتساق.

وقد تضمنت الآلية المذكورة أعلاه مجموعة واسعة من صلاحيات الإنفاذ المذكورة في نص حكم المادة رقم (15) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي

بنك برقان يرعى برنامج Academy X التابع لـ «CODED» في 2025

في إطار التزامه الراسخ بتمكين الشباب الكويتيات والكفاءات الوطنية الطموحة تحت مظلة Empower Her



فريق بنك برقان خلال المؤتمر الصحفي للإعلان عن انطلاقة برنامج



هاشم بهبهاني، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للعمليات في أكاديمية



فاطمة أحمد، مدير أول إدارة التعلم والتطوير - وحدة التعلم وتطوير الكفاءات في بنك برقان



بشار القطان، مدير تنفيذي - إدارة التعلم وتطوير الكفاءات في بنك برقان

بالتوازي مع جهوده المتواصلة لدعم رؤية الكويت 2035، أعلن بنك برقان عن رعايته الاستراتيجية لبرنامج Acade-my X، أكبر مبادرة لتمكين المرأة في قطاع التكنولوجيا في الكويت، التابعة لأكاديمية CODED والمدعومة من جامعة الكويت. وتأتي هذه الرعاية في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية الشامل لبنك برقان والممتد على مدار العام، وتماشياً مع التزامه بتمكين المرأة، وترسيخاً لأعلى معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في ممارساته وعملياته.

وبهذه المناسبة، قال بشار القطان، مدير تنفيذي - إدارة التعلم وتطوير الكفاءات في بنك برقان: «بعد النجاح المشترك الكبير الذي حققناه في برنامج Burgan Lab Acade-my، يسرنا تجديد شراكتنا مع CODED، كراع استراتيجي لمبادراتها المتميزة لتمكين المرأة في مجال التكنولوجيا وريادة الأعمال، Academy X، والتي تعكس استراتيجيتنا المُكرّسة للاستثمار في الكفاءات الوطنية الطموحة من خلال رعايتنا لبرامج التعلم والتطوير المبتكرة».

وأضاف بشار القطان: «يرتبط نجاحنا بالتكيف مع المتطلبات العصرية للسوق، ونحقق ذلك من خلال الإبداع المبتكر ومهارات حلّ المشكلات التي تتمتع بها كفاءاتنا الوطنية المدعومة بالتكنولوجيا. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق نجاحنا المنشود بالكامل إلا إذا حرصنا على توفير فرص عادلة للموهوبين والموهوبات لمواصلة جهودنا في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي، بدءاً من توفير فرص متساوية للوصول إلى التعليم والتدريب التكنولوجي المتقدم».

من جانبها، قالت فاطمة أحمد، مدير أول - إدارة التعلم والتطوير - وحدة التعلم وتطوير الكفاءات في بنك برقان: «نؤمن بأن توفير بيئة تعليمية تمكن النساء من التعلم معاً وإلهام بعضهن البعض يحدث تأثيراً عميقاً ومستداماً على تطوير مؤسستنا وقطاعنا واقتصادنا على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق وانسجاماً مع برنامج Empower Her وامتثالاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية الكويت 2035، نسعى جاهدين لمواصلة دورنا الفعال في تمكين المرأة وتوفير الفرص المتساوية عبر إبرام شراكات قيّمة وطرح مبادرات تعليمية وتطويرية متقدمة، مثل Academy X. كما تأتي رعايتنا لـ Academy X امتداداً لمبادرة بنك برقان «علمهم صغار» لإعداد قادة المستقبل في مجال التكنولوجيا».

بدوره، قال هاشم بهبهاني، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للعمليات في أكاديمية CODED: «نفخر في شراكتنا مع بنك برقان في Academy X، والتي تمثل التقاء حقيقياً بين رسالتنا في تمكين الفتيات ورؤية البنك

الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال، اللاتي سيستعرضن خبراتهن العملية أمام المشاركات في Academy X إضافة إلى مشاركتهن أفكارهن وتصوراتهن عن مشاريعهن وطريقة تقديمها إلى السوق.

وفي إطار رعايته، يهدف بنك برقان إلى مساعدة Academy X في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة عدد المشاركات في البرنامج إلى 500 مشاركة في عام 2025 من أصل ما يزيد عن 340 مشاركة في عام 2024، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الريادية من خلال توفير الإرشاد بعد البرنامج للشركات الناشئة للطالبات وتعزيز فعالية البرنامج من خلال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

تجدر الإشارة إلى أن بنك برقان الحائز على شهادة Great Place to Work®، كأفضل بيئة عمل، لديه سجل حافل من المبادرات والبرامج المخصصة لتمكين المرأة في بيئة العمل وإعداد الشبابات لمسيرة مهنية ناجحة في قطاعي البنوك والتمويل. ومن ضمن هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، برنامج «Lean-In Circle for Women Empowerment»، والذي يركز على التحديات التي تواجه النساء في مكان العمل ومعالجتها، إضافة إلى برنامج التدريب الصيفي «Empower Her» المصمّم للطالبات الشبابات اللاتي يرغبن في العمل بالقطاع المصرفي.

في دعم المرأة عبر مبادراته المستمرة. مساهمتهم في البرنامج تعكس التزاماً فعلياً بإحداث أثر اجتماعي ملموس، وخلق فرص تنموية تدعم طموحات الفتيات الكويتيات في مجال التكنولوجيا والريادة، وتفتح أمامهن مسارات مهنية واعدة في عالم رقمي متطور. نحن ممتنون لهذه الشراكة التي تركز على تمكين المرأة كقوة تغيير، ونفخر بالعمل مع جهة تضع تمكين المرأة في صميم استراتيجيتها المجتمعية.

عقب نجاح النسخة الأولى، تستعد Academy X، بدعم من بنك برقان، لإطلاق النسخة الثانية لعام 2025، سعياً لإلهام وتوجيه الشبابات الموهوبات في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال. ويهدف البرنامج، الذي يمتد لسنة أيام لكل دفعة على مدى عام كامل، إلى تعريف المشتركات بمبادئ تصميم واجهة المستخدم وتجربة المستخدم (UI/UX)، وأحدث أدوات الذكاء الاصطناعي (AI)، وأسس ريادة الأعمال، بالإضافة إلى المهارات القيادية والشخصية.

وبفضل الخصائص التفاعلية والعملية التي يميّز بها البرنامج، فإنه يوفر فرصة للمشاركة لترجمة معارفهن المكتسبة حديثاً إلى مشاريع فردية وجماعية تعتمد على أدوات مثل Adobe Logo و Gamma و UiZard و TelePort و Adalo و Maker. بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن نسخة البرنامج لعام 2025 جلسات حوارية تفاعلية تشارك فيها نخبة من أبرز القيادات النسائية الكويتية في مجال

خلال مقابلة مع مجلة جلوبال فاينانس العالمية

الفليج: «الوطني» يوظف خبراته المالية وحضوره الإقليمي القوي للمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى

كويت جديدة 2035»، ونرى فرص نمو واعدة في قطاعات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا والتحول الرقمي، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، والمقاولات».

وأفاد بأنه في ظل تركيز الكويت على مشاريع الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يحرص البنك على دعم هذا التحول عبر تقديم حلول تمويل خضراء وعقد شراكات إستراتيجية لتعزيز كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية.

وتابع الفليج: «أما في قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي، فتفتح الاستثمارات في التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والبنية التحتية الذكية آفاقاً جديدة للنمو، فيما يواصل بنك الكويت الوطني ريادته من خلال تطوير الحلول المصرفية الرقمية، وعقد الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، وتعزيز المدفوعات غير النقدية»، منوهاً إلى استحواذ البنك مؤخراً على حصة تبلغ نسبتها 51% من رأس مال شركة يوبيمنتس «UPayments» الرائدة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني في الكويت.

وبالنسبة لقطاع الرعاية الصحية، أكد الفليج أن الكويت تشهد نمواً ملحوظاً في هذا القطاع، لافتاً إلى الدور المحوري الذي لعبه بنك الكويت الوطني في تمويل مشاريع عديدة في مجال الرعاية الصحية على نطاق واسع، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية المتخصصة.

وذكر أنه على صعيد الخدمات اللوجستية، يساهم الموقع الإستراتيجي للكويت في تحفيز التوسع في مجالات النقل والتخزين، خاصة في ظل التركيز على مشاريع عملاقة مثل ميناء مبارك الكبير، وتحديث مينائي الشويخ والشعبية، والمبنى الجديد لمطار الكويت الدولي.

وأشار الفليج إلى أن بنك الكويت الوطني يساهم في هذه المشاريع بصفته شريكاً رئيسياً في تمويلها ودعمها، متوقفاً أن تنعكس بصورة إيجابية على قطاع المقاولات في الكويت.

مساهمات مجتمعية

وفي رده على سؤال حول المساهمات الاجتماعية التي قدمها البنك خلال العام الماضي، أكد الفليج التزام بنك الكويت الوطني بتمكين الأجيال القادمة من خلال دعم المبادرات التي تعزز الابتكار، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال بين الشباب الكويتي. وسلط الفليج الضوء على بعض المبادرات الاجتماعية للبنك، قائلاً: «يعد برنامج Bankee أحد المبادرات الرائدة، إذ يدمج تعزيز الثقافة المالية ضمن المناهج التعليمية، ما يزود طلاب المدارس في الكويت بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة وفهم أساسيات إدارة الأموال، كما يتعاون البنك مع المؤسسات التعليمية لدعم ورش العمل المتخصصة في مجال ريادة الأعمال».

وأشار إلى إطلاق البنك «هاكاثون الوطني عبر الإنترنت» لمبرمجي التطبيقات الإلكترونية في الكويت، وتدشينه عدداً من البرامج الإرشادية، بما يساهم في تنمية ثقافة الابتكار والاعتماد على الذات، إضافة إلى مواصلة البنك رعايته لبرنامج «تمكّن» للسنة الخامسة على التوالي، والذي يوفر للمشاركين دورات متخصصة تعزز جاهزيتهم لدخول سوق العمل، ما يعكس التزام «الوطني» المستمر بدعم الكفاءات الوطنية الشابة.

وتابع الفليج حديثه قائلاً: «وفي إطار تمكين المرأة، أطلق بنك الكويت الوطني برنامج NBK Rise للقيادات النسائية، الذي يضم وحدات تدريبية متخصصة في تطوير المهارات القيادية، والتواصل الإستراتيجي، وبناء العلاقات المهنية، ما يهيئ المشاركات لتولي أعلى المناصب القيادية».

وأعرب الفليج عن فخر واعتزاز بنك الكويت الوطني بالتزامه المستمر تجاه قطاع الرعاية الصحية، لا سيما من خلال دعمه لمستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال، الذي حقق مؤخراً إنجازات طبية غير مسبوقة في مجال زراعة الخلايا الجذعية.



صلاح الفليج:

● **الإصلاحات الاقتصادية في الكويت منصة محورية لاغتنام الفرص في التحول الرقمي والاستدامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص**

● **مكانة «الوطني» الإستراتيجية تمكنه من لعب دور ريادي في مشاريع الشراكة بين القطاعين**

● **بنك الكويت الوطني شريك رئيسي في تمويل مشاريع لوجستية عملاقة**

● **مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والابتكار المستمر من أبرز أولوياتنا في «الوطني»**

بتعزيز التمويل الأخضر ومشاريع البنية التحتية المستدامة. وأشار إلى أن البنك يواصل دمج اعتبارات الاستدامة في حلوله التمويلية، ما يعزز من قدرة عملائه على تبني إستراتيجيات استثمار مسؤولة.

وأكد الفليج أن الإصلاحات الداعمة لريادة الأعمال والابتكار توفر فرصاً جديدة لتوسيع نطاق خدمات التجزئة وإدارة الثروات، مبيناً أنه من خلال دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية فيما يقدمه من منتجات وخدمات، يمكن بنك الكويت الوطني عملاءه من اتخاذ قرارات مالية أكثر مسؤولية، بما ينسجم مع رؤية الكويت لتعزيز التنمية المستدامة.

قطاعات واعدة

وحول القطاعات التي تمتلك إمكانات نمو أكبر من غيرها، قال الفليج: «تتسق نظرتنا في بنك الكويت الوطني مع رؤية

ذكر الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليج، أنه على الرغم من حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تحيط بالعالم، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، والتوترات الجيوسياسية، والضغوط التضخمية، يواصل البنك الاستفادة من ميزانيته العمومية القوية، وتنوع مصادر إيراداته، وإدارته الحكيمة للمخاطر في الحفاظ على مرونته وتجاوز التقلبات. وأوضح الفليج في مقابلة مع مجلة جلوبال فاينانس العالمية أن الإصلاحات التنظيمية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، تفرض معايير أكثر صرامة للشفافية، ومكافحة غسل الأموال، والأمن السيبراني، ما يستلزم ضخ استثمارات كبيرة في الامتثال والتطور التكنولوجي، لافتاً إلى أن بنك الكويت الوطني يستفيد من الأدوات الرقمية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وضمان الامتثال للمعايير المتطورة.

وأفاد بأن أهداف الاستدامة الطموحة في الكويت تقدم فرصاً جديدة كما أنها تفرض في الوقت ذاته تحديات تتعلق بتوسيع نطاق المشاريع الخضراء، ومواءمة أولويات أصحاب المصالح مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب تنسيقاً إستراتيجياً شاملاً.

وتابع الفليج حديثه قائلاً: «بالإضافة إلى ذلك، فإن مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والابتكار المستمر يعدّ من أبرز الأولويات لدى بنك الكويت الوطني، حيث يسعى العملاء بشكل متزايد للحصول على تجارب مصرفية سلسة، وأمنة، بما يتناسب مع متطلباتهم الخاصة. واستجابة لذلك، يعمل البنك على توسيع منصات المصرفية الرقمية، وتعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، وتبني أحدث التقنيات الناشئة».

وأشار إلى أن استقطاب المواهب الماهرة والاحتفاظ بها، لا سيما في مجالات التكنولوجيا والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يشكل تحدياً مستمراً في مختلف القطاعات، لافتاً في هذا السياق إلى إطلاق بنك الكويت الوطني لبرامج متخصصة مثل أكاديمية الوطني وأكاديمية الوطني للتكنولوجيا لتطوير الكوادر الوطنية وصقل مهاراتها.

الإصلاحات والفرص

ورداً على سؤال حول الفرص التي توفرها الإصلاحات الاقتصادية في الكويت، قال الفليج: «توفر الإصلاحات الاقتصادية منصة محورية لاغتنام الفرص التحويلية، لا سيما في مجالات التحول الرقمي، والاستدامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص».

ولفت إلى أن الحكومة عززت تركيزها خلال الفترة الماضية على البنية التحتية الذكية، وابتكارات التكنولوجيا المالية، وتطوير الأطر الرقابية، ما يفسح المجال أمام بنك الكويت الوطني لتسريع وتيرة التحول الرقمي، مبيناً أن استثمارات البنك في الحلول المصرفية الرقمية المتقدمة، والأتمتة، والتحليلات المتطورة، تتيح له تقديم خدمات مالية سلسة وأمنة وقابلة للتوسع، ما يساهم في تعزيز تجارب العملاء ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتسق مع الأجندة الوطنية لتعزيز الشمول المالي ونمو القطاع الخاص. وأضاف الفليج: «كما يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة إستراتيجية تمكنه من لعب دور ريادي في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والبنية التحتية. فمن خلال توظيف خبرتنا المالية العميقة وحضورنا الإقليمي القوي، نساهم في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تعزز التنوع الاقتصادي وتدعم استدامة النمو».

وعلى صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، أوضح الفليج أن الإصلاحات الاقتصادية تتيح فرصاً واعدة لتعزيز النمو المستدام، مشيراً إلى أن بنك الكويت الوطني كان أول بنك في الكويت يصدر سندات خضراء العام الماضي، في خطوة تعكس ريادته في مجال التمويل المستدام والتزامه

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2025

هل حجم التشريعات الصادرة عن «أسواق المال» يتناسب مع حجم البورصة حالياً؟ والتي تفتقد لأي أدوات استثمارية أو مشتقات حديثة مطبقة وفعالة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات المدرجة

السؤال

هل تؤيد استمرار التشريع والتعديل على اللائحة التنفيذية دون نتائج تتعلق بأدوات استثمارية ملموسة مطبقة؟

نعم

لا

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان أبريل 2025 قضية مهمة وحيوية تمس جميع الشركات المدرجة وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «حجم التشريعات والتعديلات» التي تصدر بشكل متواصل من هيئة أسواق المال، وتنمو بوتيرة أسرع من نمو حجم وأعمال وأنشطة السوق المختلفة من ناحية التنوع، والتي تسبق إطلاق وتفعيل الأدوات والمشتقات. حالياً توجه هيئة أسواق المال للسوق 19 كتاب، عبارة عن اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010 وتعديلاته، وباب التشريع مستمر ومفتوح، وذلك كله في ظل محدودية حجم السوق واستمرار نزيف الشركات المشطوبة والموقوفة والخارجة من مقصورة الإدراج، وببطء عجلة الإدارجات، فضلاً عن الأدوات المالية الحديثة والمشتقات المفعلة الغير ملموسة في أقدم أسواق المنطقة.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب  50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:  <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)  <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



صناديق استثمار عالمية تبيع أسهما بـ 40 مليار دولار بعد رسوم ترامب الصادمة



كشفت مذكرات مصرفية وُجّهت للعملاء، يوم الجمعة، أن صناديق تحوط عالمية وصناديق استثمار متداولة ذات رافعة مالية قامت ببيع أسهم بقيمة تتجاوز 40 مليار دولار، وذلك في واحدة من أسرع موجات التخارج من الأسواق، وسط موجة تشاؤم شديدة بين المستثمرين عقب فرض رسوم جمركية مفاجئة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وكان ترامب قد أعلن، يوم الأربعاء الماضي، عن رفع الرسوم الجمركية إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من 100 عام، ما تسبب في خسائر ضخمة بسوق الأسهم، حيث فقدت الشركات المدرجة في مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" أكثر من 4 تريليونات دولار من قيمتها السوقية.

وأشار بنك "جيه بي مورغان" في مذكرة إلى أن المحافظ الاستثمارية التي تستهدف تقليل التقلبات اضطرت إلى تصفية ما بين 25 إلى 30 مليار دولار من الأسهم لتقليل مستويات المخاطر.

بدأت الولايات المتحدة رسمياً تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب، والتي تبلغ 10% على جميع الواردات من عدد كبير من الدول، في خطوة تصعيدية تهدد بإعادة تشكيل

على مختلف البضائع المستوردة.

وتعد هذه الرسوم مجرد بداية، حيث من المقرر أن تطبق الولايات المتحدة نسباً أعلى على واردات من 57 شريكاً تجارياً رئيسياً خلال الأيام المقبلة، ما يشير إلى تصاعد المواجهة التجارية على نطاق عالمي.

النظام التجاري العالمي.

ودخل القرار حيز التنفيذ في الساعة 12:01 صباحاً بالتوقيت الشرقي (04:01 بتوقيت غرينتش) من يوم السبت، حيث شرع موظفو الجمارك الأميركية في تحصيل الرسوم في الموانئ والمطارات والمستودعات

لجنة أوبك+ الوزارية تمهل الدول غير الملتزمة حتى 15 أبريل لتقديم خطط تعويض



أمهلت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج (JMMC) التابعة لتحالف أوبك+، الدول التي لم تلتزم بشكل كامل بتخفيضات الإنتاج، حتى الخامس عشر من أبريل الجاري لتقديم خطط تعويض محدثة ومسبقة إلى أمانة أوبك، في خطوة تؤكد حرص اللجنة على تحقيق التزام صارم بالإجراءات المتفق عليها لدعم استقرار سوق النفط العالمي.

وأوضحت اللجنة، في بيان صدر عقب اجتماعها التاسع والخمسين الذي عُقد اليوم عبر تقنية الاتصال المرئي، أنها سجلت ملاحظاتها بشأن الدول التي لم تحقق الالتزام الكامل بالتخفيضات، مؤكدة على الأهمية البالغة لاحترام اتفاقات التخفيض وتنفيذ خطط التعويض.

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه أسواق النفط تراجعاً حاداً في الأسعار لليوم الثاني على التوالي، حيث هبطت الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، وذلك على خلفية قرار مفاجئ من أوبك+ بزيادة الإنتاج، بالتزامن مع إعلان الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية جديدة قد تُلقي بظلالها على الطلب العالمي.

وخلال اجتماعها، استعرضت اللجنة بيانات إنتاج النفط الخام لشهري يناير وفبراير 2025، وأعلنت الإبقاء على سياسة إنتاج النفط دون تغيير.

كما عبّرت عن تقديرها للتخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلنتها ثمانية دول من التحالف في أبريل ونوفمبر 2023، والتي ساهمت في دعم استقرار السوق خلال

وقد أدى هذا الإعلان إلى خسارة خام برنت أكثر من 10% خلال يومين فقط، فيما تراجعت العقود المستقبلية الأميركية إلى أدنى مستوياتها منذ مايو 2023، بحسب بيانات وكالة بلومبرغ.

ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الستون للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في 28 مايو المقبل، وسط ترقب دولي لما قد تسفر عنه التطورات القادمة على صعيد العرض والطلب في سوق النفط العالمي.

الفترة الماضية.

وكان تحالف أوبك+ قد فاجأ الأسواق، بعد ساعات من إعلان واشنطن فرض رسوم جمركية جديدة، بالإعلان عن إضافة أكثر من 400 ألف برميل يومياً إلى السوق اعتباراً من مايو المقبل. وتمثل هذه الكمية نحو ثلاثة أضعاف ما كان مقرراً إضافته سابقاً، في مؤشر واضح على تحوّل كبير في سياسة التحالف بعد سنوات من تقييد المعروض لدعم الأسعار.

إيطاليا تدعو لتهدئة التوتر مع أمريكا وتجنب فرض رسوم جمركية مضادة

القواعد المالية للتكتل، وذلك لتعويض التأثير الاقتصادي السلبي المحتمل للرسوم الجمركية. كما لفت إلى تأثيرات التجارة الحرة في ظل مرحلة العولمة، مؤكداً على أهمية مرونة رواد الأعمال في مواجهة التحديات الاقتصادية، كما حدث خلال جائحة كورونا.

الإيطالي أن فرض رسوم جمركية مضادة قد يؤدي إلى أضرار لجميع الأطراف المعنية، مشيراً إلى أن النهج الأفضل هو توسيع هذا الموقف ليشمل المستوى الأوروبي أيضاً. وأضاف جورجيتي أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي السماح للدول الأعضاء بزيادة الإنفاق دون خرق

أكد وزير الاقتصاد الإيطالي جانكارلو جورجيتي ضرورة تهدئة التوترات مع الإدارة الأمريكية وتجنب تبني سياسة فرض رسوم جمركية مضادة رداً على الرسوم التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وخلال ورشة عمل عقدت السبت، أوضح الوزير

شركات وساطة عالمية بقيادة جيه.بي مورجان ترفع احتمالات الركود إلى 60%



ارتفاع أسعار البيتكوين في ظل انهيار سوق الأسهم بفعل الحرب التجارية

شهدت البيتكوين ارتفاعاً طفيفاً بلغ 1.7% يوم الجمعة، ليصل إلى 83,396.89 دولاراً أميركياً، وفقاً لبيانات شركة Coin Metrics. وقد نجحت معظم العملات المشفرة الرئيسية في تحقيق نتائج جيدة يوم الجمعة، حيث ارتفعت عملتا XRP و Solana بنسبة 4.22%، في حين حقق Dogecoin قفزة مثيرة بنسبة 6%. وانخفضت أسهم العملات المشفرة مجدداً، حيث تراجعت قيمة Coin-base بنحو 8%، في حين شهدت Mi-croStrategy انخفاضاً تجاوز 1%.



تستمر المخاوف من تأثير التعريفات الجمركية في الاقتصاد العالمي مع توقع شركات الوساطة مزيداً من تخفيضات أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إذا استمرت التعريفات الجمركية. ويعتقد الخبراء أن تصاعد الحرب التجارية سيؤدي إلى ضعف ثقة الشركات، ما سيؤثر بدوره في النمو الاقتصادي العالمي في النصف الثاني من العام. في هذا السياق، أشارت مجموعة (إتش.إس.بي.سي) إلى أن التشاؤم بشأن الركود قد يزداد في الأسابيع القادمة، رغم أن بعض هذه المخاوف ربما جرى تسعيرها بالفعل في الأسواق المالية.

ما بين 30% و 35% مقارنة بـ 25% في مارس/آذار الماضي، في حين رفع بنك جولدمان ساكس تقديره إلى 35% من 20%، مشيراً إلى أن الأساسيات الاقتصادية في الولايات المتحدة ليست كما كانت عليه في السنوات السابقة. **تحذيرات من بنوك عالمية** وفي تطور متزامن، حذر كل من بنك باركليز وبنك أوف أميركا ودويتشه بنك من تزايد المخاطر المرتبطة بالركود، في حين خفض كل من بنكي آر.بي.سي ويو.بي.إس توقعاتهما لمؤشر ستاندرد أند بورز 500 لنهاية العام في ضوء هذه التحديات الاقتصادية. **التأثير المحتمل للرسوم الجمركية**

رفع بنك الاستثمار جيه.بي مورجان احتمالات الركود العالمي إلى 60% من تقديره السابق البالغ 40%، في خطوة تعكس القلق المتزايد من تصاعد التوترات التجارية العالمية وتأثيرها في النمو الاقتصادي.

جاء هذا التحديث في وقت حرج بعد أن فرضت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسوماً جمركية جديدة على عشرات الدول، ما زاد من حدة المخاوف بشأن تطور الحرب التجارية بين أميركا والصين. وفي الوقت الذي أعلنت فيه الصين فرض رسوم جمركية على سلع أميركية، تسود حالة من القلق في الأسواق المالية العالمية حول احتمالية حدوث ركود عالمي في المستقبل القريب.

وأشار جيه.بي مورجان إلى أن السياسات التجارية الأميركية أصبحت تشكل خطراً كبيراً على التوقعات الاقتصادية، مشدداً على أن الإرباك الناتج عن هذه السياسات هو أكبر تهديد للتوقعات الاقتصادية العالمية هذا العام.

مراجعات من شركات الوساطة

وإلى جانب جيه.بي مورجان، سارعت شركات وساطة عالمية أخرى مثل ستاندرد أند بورز جلوبال وجولدمان ساكس إلى رفع تقديراتها لاحتمالات الركود في الولايات المتحدة، فقد رفعت ستاندرد أند بورز جلوبال تقديراتها إلى

البروفيسور تركي البكر رئيساً تنفيذياً لمستشفى أستر سند في السعودية

الجودة تلبى تطلعات المرضى في المملكة، مع تحقيق تحسينات ملموسة تساهم في الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة، وأطلع إلى التعاون مع فريق العمل المتميز لدفع مسيرة المستشفى نحو آفاق جديدة من النجاح».

مسيرة صحية

يمتلك البروفيسور تركي البكر سجلاً حافلاً في القيادة الصحية، حيث يجمع بين الممارسة السريرية، وتطوير السياسات الصحية، والبحث الطبي، وقد شغل سابقاً مناصب قيادية بارزة، من بينها رئيس قسم علوم القلب في مركز الملك فهد لأمراض القلب، وعميد كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة، ونائب رئيس الجمعية السعودية لجراحي القلب. كما قدّم استشارات في عدد من المؤسسات الصحية الرائدة، وساهم في تطوير السياسات الصحية والتعليم الطبي، إلى جانب خبرته في إدارة العوائد المالية والتأمين الصحي، ما يعزز قدرته على رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين الأداء المالي للمستشفى. ويحمل البكر درجة البكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة الملك سعود، ودرجة الماجستير في العلوم في الجراحة التجريبية من جامعة ماكجيل، وماجستير إدارة الأعمال في الإدارة الصحية من جامعة كولورادو، كما أنه زميل الكلية الملكية للأطباء والجراحين في كندا (FRCSC)، وزميل الكلية الأمريكية للجراحين (FACS)، وزميل الكلية الأمريكية لأمراض القلب (FACC).

بنية صحية

تواصل مجموعة أستر دي إم للرعاية الصحية التزامها بتعزيز البنية التحتية الصحية في المملكة، من خلال توسيع نطاق الخدمات الطبية، وتحديث المرافق، وتحسين نتائج المرضى، ويمثل تعيين البروفيسور تركي البكر خطوة رئيسية نحو تحقيق هذه الأهداف، وضمان استمرار مستشفى «أستر سند» في تقديم خدمات رعاية صحية بمعايير عالمية، وتعزيز الجودة والتميز في تقديم الرعاية الصحية بالمملكة.



تركي البكر

المملكة: إن تعيين البروفيسور تركي البكر يأتي في وقت تسعى فيه «أستر دي إم» إلى تعزيز وجودها في السوق السعودي وتوسيع نطاق خدماتها الطبية وفق أعلى المعايير، ونحن على ثقة بأن خبرته العميقة وقيادته الاستراتيجية ستساهم في تحقيق أهداف المستشفى، وتحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للمرضى في المملكة، كما أن رؤيته الطموحة والتزامه بالابتكار سيكونان عنصراً أساسياً في دفع المستشفى نحو مستويات جديدة من التميز، وترسيخ التزامنا بتقديم رعاية صحية عالمية المستوى».

تميز طبي

من جانبه، عبّر البروفيسور تركي البكر عن اعتزازه بالانضمام إلى مجموعة «أستر دي إم» وقيادة مستشفى «أستر سند»، مؤكداً التزامه بتحقيق نقلة نوعية في جودة الخدمات الصحية، وقال: «يشرفني الانضمام إلى أستر دي إم وقيادة مستشفى أستر سند نحو تحقيق التميز الطبي والابتكار الذي يتمحور حول المريض، حيث سواصل العمل على تطوير الخدمات الصحية، وتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية طبية عالية

الرياض:

أعلنت مجموعة أستر دي إم للرعاية الصحية عن تعيين البروفيسور تركي البكر رئيساً تنفيذياً لمستشفى أستر سند في المملكة العربية السعودية، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قطاع الرعاية الصحية والارتقاء بجودة الخدمات الطبية، وذلك ضمن خطط المجموعة لتوسيع نطاق عملياتها في السوق السعودي، وترسيخ التزامها بتقديم رعاية صحية متميزة تضع المريض في صميم أولوياتها، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتطوير القطاع الصحي.

خبرة طبية

يتمتع البكر بخبرة واسعة في قيادة المؤسسات الصحية، إلى جانب تخصصه في جراحة القلب والتعليم الطبي، ما يجعله إضافة قيّمة إلى مستشفى أستر سند، ومن المنتظر أن يساهم بدور محوري في تحسين الكفاءة التشغيلية، وضمان الاستدامة المالية، ودفع خطط التوسع الاستراتيجي للمستشفى، حيث سيرفع تقاريره مباشرة إلى الأستاذ محمد الشمري، الرئيس التنفيذي لمستشفيات وعيادات أستر في المملكة.

وسيتولى البكر في منصبه الجديد مسؤولية الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية العامة لمستشفى أستر سند، مع التركيز على رفع جودة الخدمات الصحية، وتوسيع نطاق الخدمات العلاجية، وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية والمالية، كما يسعى إلى تعزيز مكانة المستشفى كوجهة رائدة للرعاية الصحية المتقدمة، من خلال تطوير الأداء المؤسسي وتطبيق معايير التميز الطبي، لضمان تحقيق نمو مستدام وتحسين تجربة المرضى.

التزام بالابتكار

وفي تعليقه على هذا الحدث، قال محمد الشمري، الرئيس التنفيذي لمستشفيات وعيادات «أستر» في

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

ما هكذا يدار السوق المالي!

بقلم: حامد السيف

المدير عام الأسبق لسوق الكويت للأوراق المالية - الرئيس والعضو المنتدب الأسبق شركة الأوساط للاستثمار

الأسواق المالية الناجحة في العالم تدار بأسس ومفاهيم فنية معروفة، تدرس وتطبق بدون أي تدخلات من أي طرف له مصلحة خاصة في إدارة أو المشاركة في وضع القوانين التي تحكم السوق المالي، لذلك الحيادية والحوكمة في قوانين السوق من أسس الأسواق المالية الناجحة في العالم.



وتحمل المسؤولية لأهل الثقة والاختصاص والمؤمنين بمستقبل مشرق.
نحتاج أن نضع حلولاً جديدة علمية وعملية ليطمئن السوق مع المفاهيم الموجودة في الأسواق العالمية الناجحة.
نحتاج أن نستفيد من إمكانيات الاقتصاد المحلي وأن نواكب الممارسة العالمية بشمولية وتكامل والوصول إلى توأمة مع أسواق تضيف الكثير من الثقة والجوانب الفنية، وأن يكون المقياس للنجاح حجم الزيادة السنوية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة فعلياً، وليس قيمة الاستثمار نتيجة الزيادة في القيمة السوقية لاستثمارات قائمة.
الحاجة ماسة وبقوة إلى تجديد الدماء لانطلاق السوق المالي الكويتي إلى المستقبل المرجو من أجل هذا البلد الطيب المعطاء.
والله المستعان..

المتداولين لتوريط صغار المستثمرين، ما عمق المشاكل وأدخلنا في عدة انهيارات للسوق، كان أعمقها سوق المناخ. كل هذا حصل في غفلة من الزمن تشابكت فيه المصالح، وبعد خراب خلف ركاب، تدخلت الدولة بطريقتها بعد موجة من العشوائية غير العادية أربكت المتداولين وانهار البعض قسراً واستفاد البعض تدبراً.
ليس لدينا هاجس غير أن نرى السوق المالي الكويتي قد استعاد نشاطه وأخذ موقعه بين دول المنطقة التي سبقته بسبب التطوير السريع وسرعة نمو الأسواق عبر إدراجات ضخمة ومؤثرة فيما يخص الوزن والقيمة، فيما تقلص حجم السوق المحلي، حيث وتيرة الإدراجات بطيئة والخروج من مقصورة الإدراج، بين سحب اختياري وشطب، أسرع.
إن الكويت ولادة بأبنائها في تحمل مسؤولية التطوير والارتقاء بالسوق المالي إذا ما أعطيت الفرصة في المشاركة

ولهذا نراها منفتحة على العالم وتجذب كثيراً من الشركات العالمية في الإدراج والتمويل المالي، ومن هنا ظهرت أسواق متخصصة وأدوات مالية مختلفة تلبي احتياجات المستثمرين من جميع أنحاء العالم بحيادية وتنافسية عالية الجودة. هذه هي الأسس والمفاهيم المتعارف عليها في الدول المتقدمة مالياً واقتصادياً، فماذا لدينا نحن في الكويت؟
الكويت من أولى دول الخليج العربي التي أنشأت السوق المالي، وكانت بدايتها جيدة لبعض الوقت باجتهاد المؤسسين، وزاد الإقبال عليها من المستثمرين وحجم المعاملات، واستبشر الناس بالسوق والاستثمار فيه من جميع طوائف المجتمع المتعلمة وغير المتعلمة وبغفوية لتحقيق المصالح المالية لهم، حتى تعقدت المصالح وبدأت مرحلة التلاعب والتخبط لتوجيه السوق إلى المضاربة غير الشفافة في العرض والطلب للأسعار غير الحقيقية، وتأسيس الشركات الورقية من كبار

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب